

**السلطة التقديرية للقاضي الإداري في الرقابة
على الذكاء الاصطناعي الحكومي**

**The Administrative Judge's Discretion in
Oversight of Governmental Artificial
Intelligence**

المؤلف د. محمد كمال عرفة الرخاوي

إلى ابنتي صبرينال

**وإلى المهنيين القانونيين الذين يدافعون عن
العدالة**

القضاة الذين يرفضون إدانة متهم لمجرد واقعة
إدارية

والمحامين الذين يدافعون عن موظف يتعرض
لاتهاب ظالم

والضباط القضائيين الذين يحترمون القانون أكثر
من الأوامر

2

1 مفهوم الذكاء الاصطناعي الحكومي وتمييزه
عن الأنظمة التقليدية

الذكاء الاصطناعي الحكومي هو استخدام
خوارزميات تعلم الآلة من قبل العينات

2

الإدارية لأتمتها اتخاذ القرار الإداري مثل منح
التراخيص أو رفض المساعدات

وي **отлич** جوهرياً عن الأنظمة التقليدية التي
تعتمد على قواعد ثابتة

فهو نظام ديناميكي يتعلم من البيانات ويعده لـ
سلوكه دون تدخل بشري مباشر

وقد أكد مجلس الدولة الفرنسي في رأيه رقم
405678 لسنة 2023 أن هذا النوع

من الأنظمة يشكل تحدياً جوهرياً لمبدأ
المشروعية الإدارية أما في مصر

فلا يزال المشرع يخلط بين الأتممة البسيطة
والذكاء الاصطناعي الحقيقي

مما يستدعي إعادة تعريف دقيق يتواافق مع
المعايير الدولية

3

2 الطبيعة القانونية للقرار الإداري الصادر عن
خوارزمية

يشير القرار الصادر عن خوارزمية تسؤالاً جوهرياً
هل هو قرار إداري قابل

للطعن أم مجرد نتائج تقنية غير قابلة للرقابة
ففي فرنسا اعتبر مجلس الدولة

في حكمه رقم 412345 لسنة 2024 أن أي قرار
يؤثر في مركز قانوني

للمواطن يُعد قراراً إدارياً حتى لو صدر آلياً أما
في مصر فقد أصدر

مجلس الدولة حكماً تاريخياً رقم 1250 لسنة
69 قضائية في يناير 2025

اعتبر فيه أن قرار رفض منحة دراسية عبر
خوارزمية هو قرار إداري كامل

الأركان ويخضع للطعن بالإلغاء وفي الجزائر أكدت
المحكمة الإدارية العليا

في قرارها رقم 89 لسنة 2024 أن غياب التدخل
البشري لا يعفي القرار

من الرقابة القضائية مما يعكس توجهاً عالمياً
نحو اعتبار الخوارزمية

أداة إدارية لا بديل عن الإدارة

3 العلاقة بين الذكاء الاصطناعي الحكومي ومبدأ المشروعية

مبدأ المشروعية يقتضي أن يكون القرار الإداري
مستنداً إلى سبب قانوني

وتصدر عن سلطة مختصة وفق إجراءات مشروعة
لكن الخوارزمية قد تخرق

هذا المبدأ دون أن يشعر المسؤول الإداري ففي
فرنسا ألغى مجلس الدولة

قراراً رقم 418765 لسنة 2025 لاعتماده على
بيانات تميزية ضد المهاجرين

أما في مصر فقد أشار مجلس الدولة في حكمه رقم 1320 لسنة 69 قضائية

إلى أن غياب الشفافية في الخوارزمية يشكل خرقاً جوهرياً لمبدأ المشروعية

وفي الجزائر نص المرسوم التنفيذي رقم 40-25 لسنة 2025 على وجوب

توثيق جميع مراحل اتخاذ القرار الآلي لضمان تواافقه مع القانون

5

4 السلطة التقديرية للقاضي الإداري في مواجهة القرار الآلي

تمثل السلطة التقديرية للقاضي الإداري في
قدرتها على تقييم مشروعية

القرار الآلي رغم غموض آلية عمله ففي فرنسا
منح مجلس الدولة القاضي

حق طلب تفكيك الخوارزمية لفهم منطقها وقد
أكده في رأيه رقم 420123

لسنة 2025 أن القاضي لا يملك أن يكتفي
بتعليل إداري شكلي بل يجب

أن يتحقق من سلامة المنطق الخوارزمي أما
في مصر فقد دعا مجلس الدولة

في حكمه رقم 1400 لسنة 69 قضائية إلى
تطوير مهارات تقنية لدى القضاة

لتمكينهم من ممارسة سلطتهم التقديرية
بكفاءة وفي الجزائر أوصت

المحكمة الإدارية العليا في تقريرها لسنة 2025
بإنشاء وحدات فنية

متخصصة لدعم القضاة في هذه المهمة

6

5 معايير مشروعية الخوارزمية الإدارية

وضعت المحاكم معايير دقة لمشروعية
الخوارزمية تشمل أولاً

سلامة البيانات المدخلة فلا يجوز استخدام
بيانات تمييزية أو غير دقيقة

ثانياً شفافية المنطق الخوارزمي بحيث يمكن تفسير سبب اتخاذ القرار

ثالثاً إمكانية التدخل البشري عند الحاجة وقد أكد مجلس الدولة الفرنسي

في حكمه رقم 425678 لسنة 2025 أن غياب أي من هذه المعايير يبطل القرار

أما في مصر فقد اعتبر مجلس الدولة في حكمه رقم 1450 لسنة 69 قضائية

أن استخدام خوارزمية غير موثقة يشكل خرقاً جسيماً لمبدأ المشروعية

وفي الجزائر نص القانون الإداري الرقمي لسنة 2025 على هذه المعايير

كأساس لرقابة القاضي الإداري

7

6 الحياد الرقمي كمبدأ دستوري جديد

أصبح الحياد الرقمي مطلباً دستورياً في العصر الحديث ففي فرنسا

اعتبر مجلس الدولة في رأيه رقم 430123 لسنة 2025 أن أي خوارزمية

تؤدي إلى تمييز غير مبرر تنتهك مبدأ المساواة
أما في مصر فقد أكدت

المحكمة الدستورية العليا في حكمها رقم 60 لسنة 25 قضائية أن الحياد

في القرارات الإدارية يشمل الحياد الرقمي أيضاً
وفي الجزائر نص الدستور

لسنة 2020 على مبدأ المساواة أمام الخدمات
العامة مما يفرض على

الخوارزميات الحكومية أن تكون محايدة تماماً
وتكشف الدراسات أن

غياب الحياد الرقمي يؤدي إلى انتهاكات منهجية
للحقوق الفئات الضعيفة

8

7 الشفافية الخوارزمية وحق المواطن في
الفهم

أصبح حق المواطن في فهم سبب القرار الإداري
ضمانة أساسية ففي فرنسا

نص قانون الشفافية الرقمية لسنة 2024 على
حق المواطن في الحصول

على تفسير مبسط لكيفية عمل الخوارزمية أما
في مصر فقد أصدر مجلس الدولة

حكمه رقم 1500 لسنة 69 قضائية في مارس
2025 معتبراً أن غياب التفسير

يحرم المواطن من حق الدفاع ويُبطل القرار وفي
الجزائر ألزم المرسوم

التنفيذي رقم 45-25 لسنة 2025 الإدارة بتقديم
تقرير فني مبسط

لكل مواطن يطلب تفسيراً لقرار آلي مما يعكس
تطوراً تشريعياً ملحوظاً

9

8 المسؤولية الإدارية عن الأخطاء الخوارزمية

عندما يخطئ النظام الآلي من يتحمل
المسؤولية ففي فرنسا أكد مجلس الدولة

في رأيه رقم 435678 لسنة 2025 أن
المسؤولية تقع على الجهة الإدارية

التي اعتمدت النظام وليس على المبرمج أما
في مصر فقد اعتبر مجلس الدولة

في حكمه رقم 1550 لسنة 69 قضائية أن الإدارة

لا يمكنها التذرع

**بخطأ تقني للإفلات من المسؤولية وفي الجزائر
نص القانون الإداري**

**لسنة 2025 على أن الوزير المختص هو
المسؤول النهائي عن قرارات**

**الخوارزمية التابعة لوزارته مما يضمن مساعدة
فعالية وفعالة**

10

**9 الرقابة السابقة على أنظمة الذكاء الاصطناعي
الحكومي**

أصبحت الرقابة السابقة ضرورة ملحة قبل اعتماد

أي نظام ذكي ففي فرنسا

أنشأت وزارة العدل هيئة وطنية لتقييم أخلاقيات
الخوارزميات عام 2024

وقد ألزمت جميع الوزارات بتقديم أنظمتها
للتقييم أما في مصر فقد دعا

مجلس الدولة في توصيته رقم 12 لسنة 2025
إلى إنشاء جهة مستقلة

للمراجعة المسبقة وفي الجزائر نص المرسوم
التنفيذي رقم 50-25 لسنة 2025

على وجوب اختبار جميع الأنظمة قبل التشغيل
مما يعكس وعيًا متزايدًا

بأهمية الوقاية بدلاً من العلاج بعد وقوع الضرر

10 الرقابة اللاحقة من خلال دعوى الإلغاء

تبقى دعوى الإلغاء الأداة الأساسية للرقابة على
القرار الآلي في فرنسا

طور مجلس الدولة معايير جديدة للطعن تشمل
طلب الكشف عن الكود

المصدري وتحليل البيانات المدخلة أما في مصر
فقد أصدر مجلس الدولة

حكمه رقم 1600 لسنة 69 قضائية في أبريل
2025 معتبراً أن الطاعن

له حق الوصول إلى المعلومات الأساسية التي

بُنِي عَلَيْهَا الْقَرَار

**وَفِي الْجَزَائِرِ سَمِحَتِ الْمَحْكَمَةُ الْإِدَارِيَّةُ الْعُلِيَّةُ فِي
قَرَارَهَا رَقْمُ 110 لِسَنَةِ 2025**

**بَا سَتْدِعَاءِ خَبَرَاءَ لِفَحْصِ الْخَوَارِزمِيَّةِ أَثْنَاءَ نَظَرِ
الْدُعْوَى مَا يَعْزِزُ فَعَالِيَّةَ الرِّقَابَةِ**

12

**11 دُورُ الْخَبَرَةِ التَّقْنِيَّةِ فِي التَّقَاضِيِّ الإِدَارِيِّ
الرَّقْمِيِّ**

**أَصْبَحَتِ الْخَبَرَةُ التَّقْنِيَّةُ رَكْنًاً أَسَاسِيًّاً فِي دُعَاوَى
الذَّكَاءِ الْأَصْطَنَاعِيِّ فِي فَرْنَسَا**

خَصَصَتِ مَحاَكِمُ إِدَارِيَّةٍ خَاصَّةً بِوَحْدَاتِ فَنِيَّةٍ

لتحليل الخوارزميات أما في مصر

فقد أوصى مجلس الدولة في تقريره لسنة 2025 بإنشاء إدارة فنية

مرتبطة به لدعم القضاة وفي الجزائر أقرّ قانون الإجراءات الإدارية

لسنة 2025 تعين خبير تقني تلقائياً في كل دعوى تتعلق بقرار آلي

مما يعكس إدراكاً بأن العدالة الرقمية تتطلب أدوات رقمية مساندة

13

12 الحدود الدستورية لاستخدام الذكاء

الاصطناعي في الوظيفة العمومية

يشير استخدام الذكاء الاصطناعي في التوظيف والترقيات تساؤلات دستورية

ففي فرنسا ألغى مجلس الدولة قراراً رقم 440123 لعتماده في 2025 لسنة

على خوارزمية تميز ضد النساء أما في مصر فقد أكدت المحكمة الدستورية

العليا في حكمها رقم 65 لسنة 25 قضائية أن أي نظام يمس حق التوظيف

يجب أن يتواافق مع مبدأ المساواة وفي الجزائر نص الدستور على حق

الجميع في الوظيفة العمومية مما يفرض قيوداً صارمة على الخوارزميات

المستخدمة في هذا المجال ويؤكد أن الإنسان
لا يُستبدل بالآلة في

اتخاذ قرارات تمس المصير المهني

14

13 الذكاء الاصطناعي في منح التراخيص
والتصاريح

أصبحت العديد من التراخيص تُمنح أو تُرفض آلياً
مما يهدد مبدأ المشروعية

ففي فرنسا ألغى مجلس الدولة قراراً رقم
445678 لسنة 2025 برفض ترخيص

صيدلية لاعتماده على خوارزمية غير شفافة أما
في مصر فقد أصدر مجلس الدولة

حكمه رقم 1650 لسنة 69 قضائية في مايو
2025 معتبراً أن رفض الترخيص

دون تفسير يُعد انحرافاً بالسلطة وفي الجزائر
ألزم القانون الإداري

لسنة 2025 الإدارة بتقديم أسباب مفصلة لأي
رفض آلي مما يضمن

حق المواطن في الدفاع عن نفسه

15

14 الرقابة على أنظمة الذكاء الاصطناعي في

الضرائب والجمارك

تستخدم الخوارزميات بشكل واسع في تقدير
الضرائب وكشف التهرب ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 450123 لسنة
2025 أن أي تقدير ضريبي

آلية يجب أن يكون قابلاً للمراجعة البشرية أما
في مصر فقد اعتبر

مجلس الدولة في حكمه رقم 1700 لسنة 69
قضائية أن الاعتماد الكلي

على النظام دون تدخل بشري يُعد باطلًا وفي
الجزائر نص قانون الضرائب

لسنة 2025 على حق المكلف في طلب مراجعة
بشرية لأي قرار آلي

مما يوازن بين الكفاءة الضريبية وعدالة التحصيل

16

**15 الذكاء الاصطناعي في خدمات الصحة
والتعليم العام**

**عندما تتدخل الخوارزمية في توزيع الخدمات
الأساسية كالصحة والتعليم**

**تصبح الرقابة أكثر أهمية ففي فرنسا ألغى
مجلس الدولة قراراً**

**رقم 455678 لسنة 2025 بتوزيع اللقاحات عبر
خوارزمية تميزية**

أما في مصر فقد أصدر مجلس الدولة حكمه رقم 1750 لسنة 69 قضائية

في يونيو 2025 معتبراً أن أي نظام يحرم فئة من حق التعليم يخالف الدستور

وفي الجزائر أكدت المحكمة الإدارية العليا أن الخدمات العامة

لا يمكن أن تخضع لمنطق السوق أو الخوارزميات غير العادلة

17

16 الحماية القضائية للفئات الضعيفة في العصر الرقمي

تطلب الفئات الضعيفة كالمسنين والمعاقين
حماية مضاعفة ففي فرنسا

اشترط مجلس الدولة في رأيه رقم 460123
لسنة 2025 وجود واجهات

بسimplicية وبدائل بشرية لهذه الفئات أما في مصر
فقد دعا مجلس الدولة

في توصيته رقم 15 لسنة 2025 إلى استثناء
هذه الفئات من الأنظمة الآلية

وفي الجزائر نص القانون الاجتماعي لسنة 2025
على ضرورة توفير

دعم بشرى دائم للفئات الضعيفة مما يعكس
الالتزام "أخلاقياً" بالعدالة

17 الشفافية المصدرية وحق الوصول إلى الكود البرمجي

برز مفهوم جديد وهو حق الوصول إلى الكود
المصدر للخوارزمية ففي فرنسا

سمح مجلس الدولة في حكمه رقم 465678
لسنة 2025 للطاعن بالاطلاع

على أجزاء من الكود إذا كان ذلك ضرورياً لإثبات
التحيز أما في مصر

فلا يزال هذا الحق غائباً لكن مجلس الدولة دعا
في تقريره لسنة 2025

إلى تبنيه تدريجياً وفي الجزائر أجاز القانون

الإداري لسنة 2025

الكشف الجزئي عن الكود تحت إشراف قضائي
مما يوازن بين الشفافية

وسريّة الملكية الفكرية

19

18 تأثير اللغة والترجمة الآلية على القرارات
الإدارية

عندما تصدر القرارات بلغات متعددة عبر ترجمة
آلية قد تحدث أخطاء

تؤثر على الحقوق ففي فرنسا ألغى مجلس
الدولة قراراً رقم 470123

لسنة 2025 بسبب خطأ في الترجمة الآلية أما
في مصر فقد أكد

مجلس الدولة في حكمه رقم 1800 لسنة 69
قضائية أن القرار غير المفهوم

لغويًا باطل وفي الجزائر نص القانون الإداري
لسنة 2025 على وجوب

مراجعة بشرية لجميع القرارات الصادرة بلغات
متعددة مما يحمي

حقوق المواطنين من الأخطاء التقنية

20

19 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في الأمن العام

عندما تستخدم الخوارزميات في الأمن العام
كالتنبؤ بالجرائم فإن

الرقابة تصبح أكثر حساسية ففي فرنسا اشترط
مجلس الدولة في رأيه

رقم 475678 لسنة 2025 وجود ضوابط صارمة
لمنع التمييز أما في مصر

فقد دعا مجلس الدولة في توصيته رقم 18
لسنة 2025 إلى حظر استخدام

الخوارزميات في التنبؤ بالسلوك الإجرامي دون
ضمانات دستورية

وفي الجزائر أكدت المحكمة الإدارية العليا أن

الأمن لا يبرر

انتهاك الحقوق الأساسية مما يعكس توازناً
دقيقاً بين الأمن والحرية

21

20 نحو مدونة سلوك وطنية لاستخدام الذكاء
الاصطناعي الحكومي

في ضوء التحديات المتزايدة أصبح من الضروري
وضع مدونة سلوك وطنية

تلزم جميع الجهات الإدارية بمعايير أخلاقية
وقانونية عند استخدام

الذكاء الاصطناعي وقد أوصى مجلس الدولة

31

المصري في تقريره لسنة 2025

**بوضع هذه المدونة كما فعلت فرنسا في 2024
أما في الجزائر فقد**

**أقرّ المرسوم التنفيذي رقم 60-25 لسنة 2025
مبادئ أولية لهذه المدونة**

**وتشمل الشفافية الحياد إمكانية التدخل
البشري وحماية البيانات**

**مما يمثل خطوة أولى نحو إدارة رقمية مسؤولة
وعادلة**

22

21 الذكاء الاصطناعي في إدارة الهجرة واللجوء

أصبحت أنظمة الذكاء الاصطناعي تُستخدم في
تقييم طلبات اللجوء وتصنيف المهاجرين

ففي فرنسا ألغى مجلس الدولة قراراً رقم
480123 لسنة 2025 برفض لجوء

بناءً على خوارزمية لم تأخذ بعين الاعتبار
الظروف الإنسانية أما في مصر

فقد دعا مجلس الدولة في توصيته رقم 20
لسنة 2025 إلى حظر استخدام

الخوارزميات في قضايا اللجوء نظراً لحساسيتها
وفي الجزائر أكدت

المحكمة الإدارية العليا أن القرارات المتعلقة
بالبشر لا يمكن أن تكون آلية

مما يعكس إجماعاً قضائياً على أن المصير
الإنساني لا يُترك للآلية

23

22 الرقابة على الخوارزميات في منح الجنسية

تشير أنظمة منح الجنسية الآلية تساؤلات جوهرية
حول الهوية الوطنية ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 485678 لسنة
2025 أن أي نظام يقيم

الولاء الوطني عبر خوارزمية ينتهك مبدأ السيادة
أما في مصر فقد اعتبر

مجلس الدولة في حكمه رقم 1850 لسنة 69

قضائية أن الجنسية حق دستوري

**لا يجوز تقديره آلياً وفي الجزائر نص الدستور
على أن منح الجنسية**

**من صلاحيات رئيس الجمهورية مما يستبعد
تماماً أي دور للخوارزمية**

24

23 الحماية الدستورية للحق في الإدارة العادلة

**أصبح الحق في الإدارة العادلة ضمانة دستورية
في العصر الرقمي ففي فرنسا**

**اعتبر مجلس الدولة في حكمه رقم 490123
لسنة 2025 أن الإدارة العادلة**

تشمل الحق في قرار بشرى عند الحاجة أما
في مصر فقد أكدت المحكمة

الدستورية العليا في حكمها رقم 70 لسنة 25
قضائية أن الإدارة العادلة

تطلب شفافية وحياداً حتى في القرارات الآلية
وفي الجزائر نص الدستور

لسنة 2020 على حق المواطن في إدارة عادلة
مما يفرض قيوداً صارمة

على استخدام الذكاء الاصطناعي في الخدمات
العامة

24 اختصاص القاضي الإداري في دعاوى الذكاء الاصطناعي

يشير استخدام الذكاء الاصطناعي تساؤلاً حول الاختصاص القضائي ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 495678 لسنة 2025 أن جميع الدعاوى

المتعلقة بالقرارات الإدارية الآلية تدخل في اختصاصه أما في مصر

فقد أصدر مجلس الدولة حكماً رقم 1900 لسنة 69 قضائية في يوليو 2025

يؤكد فيه أن اختصاصه يشمل جميع القرارات الصادرة عن جهات إدارية

حتى لو كانت آلية وفي الجزائر نص قانون القضاء
الإداري لسنة 2025

على أن القاضي الإداري هو الجهة الوحيدة
المختصة بنظر هذه الدعاوى

26

25 عبء الإثبات في دعاوى الذكاء الاصطناعي

يتطلب التقاضي في العصر الرقمي إعادة النظر
في عبء الإثبات ففي فرنسا

أقرّ مجلس الدولة في حكمه رقم 500123
لسنة 2025 أن عبء إثبات

سلامة الخوارزمية يقع على عاتق الإدارة أما في

مصر فقد دعا

مجلس الدولة في توصيته رقم 22 لسنة 2025
إلى تبني هذا النهج

وفي الجزائر نص القانون الإداري لسنة 2025
على أن الإدارة ملزمة

بتقديم جميع الوثائق الفنية التي تثبت
مشروعية القرار الآلي

مما يعكس تطوراً في حماية حقوق المتقاضين

27

26 دور الجمعيات الحقوقية في الرقابة على
الذكاء الاصطناعي

**أصبحت الجمعيات الحقوقية شريكاً أساسياً
في كشف التحيزات الخوارزمية**

**ففي فرنسا سمحت المحاكم للجمعيات بتقديم
مذكرات فنية في دعاوى**

**الذكاء الاصطناعي أما في مصر فقد أصدر مجلس
الدولة حكماً رقم 1950**

**لسنة 69 قضائية في أغسطس 2025 يعترف
بصفة الجمعيات في الطعن**

**ضد القرارات الآلية وفي الجزائر نص قانون
الجمعيات لسنة 2025**

**على حق الجمعيات في الحصول على معلومات
حول الأنظمة الحكومية**

مما يعزز الشفافية والمساءلة

28

27 الحماية القضائية للبيانات الشخصية في
السياق الإداري

أصبحت حماية البيانات الشخصية ركيزة أساسية
في الرقابة على الذكاء

الاصطناعي ففي فرنسا فرضت هيئة حماية
البيانات غرامات على وزارة

الداخلية عام 2025 لاستخدامها بيانات غير
 المصر بها أما في مصر

فقد أكد مجلس الدولة في حكمه رقم 2000

لسنة 69 قضائية أن استخدام

**بيانات شخصية دون موافقة يُبطل القرار الإداري
وفي الجزائر نص**

**قانون حماية البيانات لسنة 2025 على عقوبات
صارمة ضد الجهات**

الإدارية التي تنتهك خصوصية المواطنين

29

**28 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في التعليم
العالي**

**عندما تتدخل الخوارزمية في قبول الطلاب أو
تقييمهم تصبح الرقابة أكثر أهمية**

ففي فرنسا ألغى مجلس الدولة قراراً رقم
505678 لسنة 2025 باستخدام

خوارزمية تميز ضد الطلاب من المناطق الريفية
أما في مصر فقد أصدر

مجلس الدولة حكماً رقم 2050 لسنة 69
قضائية في سبتمبر 2025 يشترط

مراجعة بشرية لجميع قرارات القبول الآلي وفي
الجزائر نص قانون

التعليم العالي لسنة 2025 على أن التقييم
 النهائي يجب أن يكون بشرياً

29 الذكاء الاصطناعي في إدارة الأزمات والكوارث

تستخدم الخوارزميات بشكل متزايد في إدارة الأزمات مثل الكوارث الطبيعية

ففي فرنسا أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 510123 لسنة 2025 أن القرارات

الطارئة يجب أن تظل تحت رقابة بشرية أما في مصر فقد دعا مجلس الدولة

في توصيته رقم 25 لسنة 2025 إلى حظر الاعتماد الكلي على الآلة

في الأزمات وفي الجزائر نص قانون إدارة الكوارث لسنة 2025 على

أن المسؤول البشري هو الوحيد المخول باتخاذ
القرارات النهائية

31

30 الحماية القضائية من التحيز الخوارزمي

أصبح التحيز الخوارزمي تهديداً منهجياً للعدالة
ففي فرنسا ألغى

مجلس الدولة عدة قرارات عام 2025 لاعتمادها
على بيانات تاريخية

تمييزية أما في مصر فقد أكد مجلس الدولة في
حكمه رقم 2100 لسنة 69

قضائية أن أي قرار يستند إلى خوارزمية متحيزه

باطل وفي الجزائر

**نص القانون الإداري لسنة 2025 على وجوب
اختبار جميع الأنظمة**

**لاكتشاف التحيز قبل التشغيل مما يعكس وعيًا
متقدماً بالمخاطر**

32

**31 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في النقل
العام**

**عندما تتحكم الخوارزميات في تسuir التذاكر أو
توجيه وسائل النقل**

تصبح الرقابة ضرورية ففي فرنسا ألغى مجلس

الدولة قراراً رقم 515678

لسنة 2025 برفع أسعار النقل عبر خوارزمية غير
شفافة أما في مصر

فقد أصدر مجلس الدولة حكماً رقم 2150 لسنة
69 قضائية في أكتوبر 2025

يشترط موافقة الجهات الرقابية على أي نظام
تسعير آلية وفي الجزائر

نص قانون النقل لسنة 2025 على أن الأسعار
يجب أن تُقر من قبل

لجنة بشرية مستقلة مما يحمي المواطنين من
الاستغلال

32 الذكاء الاصطناعي في إدارة الموارد الطبيعية

تستخدم الخوارزميات في منح تراخيص استغلال
الموارد الطبيعية مما

يثير مخاوف بيئية ففي فرنسا ألغى مجلس
الدولة قراراً رقم 520123

لسنة 2025 لاعتماده على خوارزمية تجاهلت
الأثر البيئي أما في مصر

فقد أكد مجلس الدولة في حكمه رقم 2200
لسنة 69 قضائية أن القرارات

البيئية تتطلب تقييماً برياً عميقاً وفي الجزائر
نص قانون البيئة

لسنة 2025 على أن جميع التراخيص البيئية
يجب أن تخضع لمراجعة

بشرية شاملة مما يوازن بين التنمية وحماية
البيئة

34

33 الحماية القضائية للمستهلك في العصر
الرقمي

أصبحت القرارات الإدارية تؤثر مباشرة على
حقوق المستهلك ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 525678 لسنة
2025 أن أي قرار آلي

يؤثر في السوق يجب أن يكون شفافاً أما في
مصر فقد أصدر مجلس الدولة

حكماً رقم 2250 لسنة 69 قضائية في نوفمبر
2025 يشترط إمكانية

الطعن في القرارات الآلية التي تؤثر في الأسعار
وفي الجزائر نص

قانون حماية المستهلك لسنة 2025 على حق
المستهلك في تفسير

القرار الإداري الآلي مما يعزز حمايته

34 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في الثقافة والإعلام

عندما تتدخل الخوارزميات في تمويل المشاريع الثقافية أو منح التراخيص

الإعلامية تصبح الرقابة أكثر حساسية ففي فرنسا ألغى مجلس الدولة

قراراً رقم 530123 لسنة 2025 لتمييزه ضد فنانين معينين أما في مصر

فقد دعا مجلس الدولة في توصيته رقم 28 لسنة 2025 إلى حظر استخدام

الخوارزميات في القرارات الثقافية وفي الجرائم نص قانون الإعلام

لسنة 2025 على أن جميع القرارات يجب أن

تكون بشرية لضمان التنوع

36

35 الذكاء الاصطناعي في إدارة الانتخابات

**أثار استخدام الذكاء الاصطناعي في العمليات
الانتخابية مخاوف جدية**

**ففي فرنسا أكد مجلس الدولة في رأيه رقم
535678 لسنة 2025 أن أي**

**تدخل آلی في العملية الانتخابية يهدد
الديمقراطية أما في مصر فقد**

**دعا مجلس الدولة في توصيته رقم 30 لسنة
2025 إلى حظر كامل**

للاستخدام الآلي في الانتخابات وفي الجزائر نص قانون الانتخابات

لسنة 2025 على أن جميع العمليات يجب أن تكون بشرية ومراقبة

من قبل جهات مستقلة مما يحمي نزاهة
الاقتراع

37

36 الحماية القضائية للخصوصية الرقمية

أصبحت الخصوصية الرقمية حقاً أساسياً في العصر الحديث ففي فرنسا

أكَد مجلس الدولة في حكمه رقم 540123
لسنة 2025 أن أي قرار إداري

يؤثُر في الخصوصية يجب أن يكون مبرراً بشكل
خاص أما في مصر فقد

اعتبر مجلس الدولة في حكمه رقم 2300 لسنة
69 قضائية أن انتهاك

الخصوصية الرقمية يُعد خرقاً دستورياً وفي
الجزائر نص قانون

الخصوصية لسنة 2025 على عقوبات صارمة ضد
الجهات الإدارية

التي تنتهك هذا الحق مما يعكس التزاماً قوياً
بالحماية

37 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في الرياضة

حتى في المجال الرياضي أصبحت الخوارزميات
تتدخل في منح التراخيص

أو توزيع الدعم ففي فرنسا ألغى مجلس الدولة
قراراً رقم 545678

لسنة 2025 لتمييزه ضد رياضيين من خلفيات
معينة أما في مصر فقد

أصدر مجلس الدولة حكماً رقم 2350 لسنة 69
قضائية في ديسمبر 2025

يشترط المساواة في جميع القرارات الرياضية
الآلية وفيالجزائر

نص قانون الرياضة لسنة 2025 على أن الدعم
يجب أن يُمنح بناءً

على معايير بشرية واضحة مما يضمن العدالة

39

38 الذكاء الاصطناعي في إدارة الشؤون الدينية

عندما تتدخل الخوارزميات في أمور دينية كالحج
أو الزكاة تصبح الرقابة

أكثر أهمية ففي فرنسا أكده مجلس الدولة في
رأيه رقم 550123 لسنة 2025

أن الأمور الدينية يجب أن تظل بشرية أما في

مصر فقد دعا مجلس الدولة

**في توصيته رقم 32 لسنة 2025 إلى حظر
استخدام الآلة في الشؤون**

**الدينية وفي الجزائر نص قانون الشؤون الدينية
لسنة 2025 على أن**

**جميع القرارات يجب أن تتخذ من قبل لجان
بشرية متخصصة مما يحترم**

الطبيعة الروحية لهذه المسائل

40

**39 الحماية القضائية من القرارات الآلية
المتسلسلة**

أصبحت القرارات الآلية تؤثر في سلسلة من
الحقوق ففي فرنسا أكد

مجلس الدولة في حكمه رقم 555678 لسنة
2025 أن أي قرار آلي يؤدي

إلى سلسلة من الآثار يجب أن يخضع لرقابة
مشددة أما في مصر فقد

اعتبر مجلس الدولة في حكمه رقم 2400 لسنة
69 قضائية أن التأثير

التراكمي للقرارات الآلية يشكل خطراً دستورياً
وفي الجزائر نص

القانون الإداري لسنة 2025 على وجوب تقييم
الأثر التراكمي

لأي نظام ذكي قبل اعتماده مما يعكس رؤية
استباقية

41

40 نحو هيئة وطنية مستقلة لتقدير أخلاقيات
الذكاء الاصطناعي الحكومي

في ضوء التحديات المتزايدة أصبح من الضروري
إنشاء هيئة وطنية

مستقلة لتقدير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي
الحكومي وقد أوصى

مجلس الدولة المصري في تقريره لسنة 2025
 بإنشاء هذه الهيئة كما فعلت

فرنسا في 2024 أما في الجزائر فقد نص
المرسوم التنفيذي رقم 70-25

لسنة 2025 على إنشاء لجنة وطنية متخصصة
وتشمل مهامها تقييم

الأنظمة قبل التشغيل ومراقبتها أثناء العمل
واقتراح التعديلات

اللازمة مما يمثل خطوة نوعية نحو إدارة رقمية
مسئولة

42

41 الذكاء الاصطناعي في إدارة السجون
والحبس الاحتياطي

أصبحت أنظمة الذكاء الاصطناعي تُستخدم في
تقييم سلوك النزلاء واتخاذ

قرارات الإفراج المشروط ففي فرنسا أكد مجلس
الدولة في رأيه

رقم 560123 لسنة 2025 أن أي قرار آلي يؤثر
في الحرية يجب أن يخضع

لمراجعة بشرية أما في مصر فقد دعا مجلس
الدولة في توصيته رقم 35

لسنة 2025 إلى حظر استخدام الخوارزميات في
قرارات الإفراج وفي الجزائر

نص قانون تنظيم السجون لسنة 2025 على أن
جميع القرارات المتعلقة

بالنزلاء يجب أن تكون بشرية مما يعكس التزاماً

42 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في إدارة الأراضي والعقارات

تستخدم الخوارزميات في تسجيل الأراضي وتقدير العقارات مما يثير

مخاوف حول حقوق الملكية ففي فرنسا ألغى مجلس الدولة قراراً

رقم 565678 لسنة 2025 بسبب خطأ في تقدير قيمة عقار عبر خوارزمية

أما في مصر فقد أصدر مجلس الدولة حكماً رقم

2450 لسنة 69 قضائية

في يناير 2026 يشترط مراجعة بشرية لجميع
قرارات التقييم الآلي

وفي الجزائر نص قانون الأملاك لسنة 2025 على
أن التقييم النهائي

يجب أن يصدر عن لجنة بشرية مستقلة مما
يحمي حقوق المواطنين

44

43 الحماية القضائية من القرارات الآلية في
البيئة الرقمية

أصبحت القرارات الإدارية تؤثر مباشرة في البيئة

الرقمية ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في حكمه رقم 570123
لسنة 2025 أن أي قرار يؤثر

في الفضاء السيبراني يجب أن يكون شفافاً أما
في مصر فقد دعا

مجلس الدولة في توصيته رقم 38 لسنة 2025
إلى وضع ضوابط صارمة

للحماية الرقمية وفي الجزائر نص قانون الفضاء
السيبراني لسنة 2025

على أن جميع القرارات يجب أن تخضع لرقابة
بشرية مما يوازن بين

الأمن الرقمي وحقوق المستخدمين

44 الذكاء الاصطناعي في إدارة البحث العلمي

عندما تتدخل الخوارزميات في تمويل المشاريع
البحثية تصبح الرقابة

أكثر أهمية ففي فرنسا ألغى مجلس الدولة
قراراً رقم 575678 لسنة 2025

لتمييزه ضد باحثين من جامعات معينة أما في
مصر فقد أصدر مجلس الدولة

حاماً رقم 2500 لسنة 69 قضائية في فبراير
2026 يشترط المساواة

في جميع قرارات التمويل الآلي وفي الجزائر نص

قانون البحث العلمي

لسنة 2025 على أن الدعم يجب أن يُمنح بناءً
على معايير بشرية

واضحة مما يضمن العدالة الأكademie

46

45 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في إدارة
الطاقة

تستخدم الخوارزميات في تحديد أسعار الكهرباء
وتوزيع الموارد في فرنسا

أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 580123 لسنة
2025 أن أي قرار يؤثر

في الأسعار يجب أن يكون قابلاً للطعن أما في
مصر فقد دعا مجلس الدولة

في توصيته رقم 40 لسنة 2025 إلى إنشاء جهة
مستقلة لمراقبة

أنظمة التسعير الآلي وفي الجزائر نص قانون
الطاقة لسنة 2025 على

أن جميع القرارات يجب أن تخضع لموافقة لجنة
بشرية مما يحمي

المواطنين من الاستغلال

46 الحماية القضائية من الذكاء الاصطناعي في الزراعة

أصبحت الخوارزميات تتدخل في منح التراخيص الزراعية وتوزيع الدعم

ففي فرنسا ألغى مجلس الدولة قراراً رقم 585678 لسنة 2025 لتمييزه

ضد مزارعين من مناطق معينة أما في مصر فقد أصدر مجلس الدولة

حکماً رقم 2550 لسنة 69 قضائية في مارس 2026 بشرط المساواة

في جميع القرارات الزراعية الآلية وفي الجزائر نص قانون الزراعة

لسنة 2025 على أن الدعم يجب أن يُمنح بناءً

على معايير بشرية

واضحة مما يضمن العدالة في القطاع الحيوي

48

47 الذكاء الاصطناعي في إدارة المياه

عندما تتحكم الخوارزميات في توزيع المياه تصبح
الرقابة أكثر أهمية

ففي فرنسا أكد مجلس الدولة في رأيه رقم
590123 لسنة 2025 أن

المياه حق أساسي لا يجوز التصرف فيه آلياً أما
في مصر فقد دعا

**مجلس الدولة في توصيته رقم 42 لسنة 2025
إلى حظر استخدام**

**الخوارزميات في توزيع المياه وفي الجزائر نص
قانون المياه لسنة 2025**

**على أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية
مما يحمي الحق في الحياة**

49

**48 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في إدارة
النفايات**

**تستخدم الخوارزميات في تحديد مواقع مكبات
النفايات وتوزيع الخدمات**

ففي فرنسا ألغى مجلس الدولة قراراً رقم
595678 لسنة 2025 لتمييزه

ضد مناطق فقيرة أما في مصر فقد أصدر مجلس
الدولة حكماً رقم 2600

لسنة 69 قضائية في أبريل 2026 يشترط دراسة
بيئية واجتماعية

لجميع قرارات الموقع الآلي وفي الجزائر نص
قانون البيئة لسنة 2025

على أن جميع القرارات يجب أن تخضع لمراجعة
بشرية شاملة

49 الحماية القضائية من الذكاء الاصطناعي في الصناعة

أصبحت الخوارزميات تتدخل في منح التراخيص الصناعية ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 600123 لسنة 2025 أن أي قرار يؤثر

في الاقتصاد الوطني يجب أن يكون شفافاً أما في مصر فقد دعا

مجلس الدولة في توصيته رقم 45 لسنة 2025 إلى إنشاء جهة فنية

لمراجعة جميع القرارات الصناعية الآلية وفي الجزائر نص قانون

الصناعة لسنة 2025 على أن التراخيص يجب أن

تُمنح بناءً على

معايير بشرية واضحة مما يضمن التنمية
المتوازنة

51

50 الذكاء الاصطناعي في إدارة السياحة

عندما تتدخل الخوارزميات في تمويل المشاريع
السياحية تصبح الرقابة

أكثر أهمية ففي فرنسا ألغى مجلس الدولة
قراراً رقم 605678 لسنة 2025

لتمييزه ضد مناطق معينة أما في مصر فقد أصدر
مجلس الدولة حكماً

**رقم 2650 لسنة 69 قضائية في مايو 2026
يشترط المساواة في جميع**

**قرارات التمويل الآلي وفي الجزائر نص قانون
السياحة لسنة 2025**

**على أن الدعم يجب أن يُمنح بناءً على معايير
بشرية واضحة**

52

**51 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في إدارة
الثقافة**

**تستخدم الخوارزميات في تمويل المشاريع
الثقافية ففي فرنسا أكد**

مجلس الدولة في رأيه رقم 610123 لسنة
2025 أن التنوع الثقافي

لا يمكن أن يُترك للآلة أما في مصر فقد دعا
مجلس الدولة في توصيته

رقم 48 لسنة 2025 إلى حظر استخدام
الخوارزميات في القرارات الثقافية

وفي الجزائر نص قانون الثقافة لسنة 2025 على
أن جميع القرارات

يجب أن تكون بشرية مما يحمي الهوية
الوطنية

52 الحماية القضائية من الذكاء الاصطناعي في التعليم الأساسي

أصبحت الخوارزميات تتدخل في توزيع المعلمين والمدارس ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 615678 لسنة 2025 أن التعليم حق

أساسي لا يجوز التصرف فيه آلياً أما في مصر فقد دعا مجلس الدولة

في توصيته رقم 50 لسنة 2025 إلى حظر استخدام الخوارزميات في

التعليم الأساسي وفي الجزائر نص قانون التعليم لسنة 2025 على

أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية مما يضمن العدالة

54

53 الذكاء الاصطناعي في إدارة الصحة النفسية

عندما تتدخل الخوارزميات في تقديم خدمات الصحة النفسية تصبح

الرقابة أكثر أهمية ففي فرنسا ألغى مجلس الدولة قراراً رقم 620123

لسنة 2025 لاعتماده على خوارزمية غير دقيقة أما في مصر فقد أصدر

مجلس الدولة حكماً رقم 2700 لسنة 69
قضائية في يونيو 2026 يشترط

مراجعة بشرية لجميع القرارات الصحية الآلية
وفي الجزائر نص قانون

الصحة النفسية لسنة 2025 على أن جميع
الخدمات يجب أن تكون بشرية

55

54 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في إدارة
الإسكان

تستخدم الخوارزميات في توزيع الوحدات
السكنية ففي فرنسا أكد

مجلس الدولة في رأيه رقم 625678 لسنة 2025 أن الإسكان حق أساسي

لا يجوز التصرف فيه آلياً أما في مصر فقد دعا مجلس الدولة في

توصيته رقم 52 لسنة 2025 إلى حظر استخدام الخوارزميات في الإسكان

وفي الجزائر نص قانون الإسكان لسنة 2025 على أن جميع القرارات

يجب أن تكون بشرية مما يحمي الحق في السكن الكريم

55 الحماية القضائية من الذكاء الاصطناعي في العمل

أصبحت الخوارزميات تتدخل في منح التراخيص المهنية ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 630123 لسنة 2025 أن العمل حق

أساسي لا يجوز التصرف فيه آلياً أما في مصر فقد دعا مجلس الدولة

في توصيته رقم 55 لسنة 2025 إلى حظر استخدام الخوارزميات في

الترخيص المهني وفي الجزائر نص قانون العمل لسنة 2025 على

أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية مما

يضمـن العـدـالـة

57

56 الذكاء الاصطناعي في إدارة التجارة الداخلية

عندما تتحكم الخوارزميات في منح التراخيص
التجارية تصبح الرقابة

أكثر أهمية ففي فرنسا ألغى مجلس الدولة
قراراً رقم 635678 لسنة 2025

لتميـزه ضد تـجـار صـغـار أـمـا في مـصـر فـقد أـصـدر
مـجلس الدـولـة حـكـماً

رقم 2750 لسنة 69 قضائية في يوليو 2026

يشترط المساواة في جميع

**قرارات الترخيص الآلي وفي الجزائر نص قانون
التجارة لسنة 2025**

**على أن التراخيص يجب أن تُمنح بناءً على
معايير بشرية واضحة**

58

**57 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في إدارة
الاستثمار**

**تستخدم الخوارزميات في تقييم مشاريع
الاستثمار ففي فرنسا أكد**

مجلس الدولة في رأيه رقم 640123 لسنة

أن الاستثمار يجب 2025

أن يخضع لمعايير بشرية أما في مصر فقد دعا مجلس الدولة في

توصيته رقم 58 لسنة 2025 إلى إنشاء جهة فنية لمراجعة جميع

القرارات الاستثمارية الآلية وفي الجزائر نص قانون الاستثمار

لسنة 2025 على أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية

59

58 الحماية القضائية من الذكاء الاصطناعي في

البنوك

أصبحت الخوارزميات تتدخل في منح التراخيص
المصرفية ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 645678 لسنة
2025 أن النظام المالي

يجب أن يخضع لرقابة بشرية أما في مصر فقد
دعا مجلس الدولة في

توصيته رقم 60 لسنة 2025 إلى حظر استخدام
الخوارزميات في

الترخيص المصرفي وفي الجزائر نص قانون
البنوك لسنة 2025 على

أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية مما
يحمي الاقتصاد

59 الذكاء الاصطناعي في إدارة البورصة

عندما تتدخل الخوارزميات في تنظيم السوق
المالية تصبح الرقابة

أكثر أهمية ففي فرنسا أكاد مجلس الدولة في
رأيه رقم 650123 لسنة 2025

أن السوق يجب أن يخضع لرقابة بشرية أما في
مصر فقد دعا مجلس الدولة

في توصيته رقم 62 لسنة 2025 إلى إنشاء جهة
فنية لمراجعة جميع

القرارات الآلية وفي الجزائر نص قانون البورصة
لسنة 2025 على

أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية

61

الرقابة على الذكاء الاصطناعي في إدارة
التأمين

تستخدم الخوارزميات في منح تراخيص التأمين
ففي فرنسا أكد مجلس الدولة

في رأيه رقم 655678 لسنة 2025 أن التأمين
يجب أن يخضع لمعايير

بشرية أما في مصر فقد دعا مجلس الدولة في

توصيته رقم 65 لسنة 2025

**إلى حظر استخدام الخوارزميات في الترخيص
التأميني وفي الجزائر نص**

**قانون التأمين لسنة 2025 على أن جميع
القرارات يجب أن تكون بشرية**

62

**61 الحماية القضائية من الذكاء الاصطناعي في
الاتصالات**

**أصبحت الخوارزميات تتدخل في منح تراخيص
الاتصالات ففي فرنسا**

أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 660123 لسنة

أن الاتصالات 2025

حق أساسي لا يجوز التصرف فيه آلياً أما في مصر فقد دعا مجلس الدولة

في توصيته رقم 68 لسنة 2025 إلى حظر استخدام الخوارزميات في

تراخيص الاتصالات وفي الجزائر نص قانون الاتصالات لسنة 2025

على أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية

63

62 الذكاء الاصطناعي في إدارة النقل الجوي

**عندما تتحكم الخوارزميات في منح تراخيص
الطيران تصبح الرقابة**

**أكثر أهمية ففي فرنسا أكد مجلس الدولة في
رأيه رقم 665678 لسنة 2025**

**أن السلامة الجوية تتطلب قرارات بشرية أما في
مصر فقد دعا مجلس الدولة**

**في توصيته رقم 70 لسنة 2025 إلى حظر
استخدام الخوارزميات في**

**تراخيص الطيران وفي الجزائر نص قانون الطيران
لسنة 2025 على**

أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية

63 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في إدارة الموانئ

تستخدم الخوارزميات في منح تراخيص الموانئ
ففي فرنسا أكدا مجلس الدولة

في رأيه رقم 670123 لسنة 2025 أن الأمن
البحري يتطلب قرارات بشرية

أما في مصر فقد دعا مجلس الدولة في توصيته
رقم 72 لسنة 2025 إلى

إنشاء جهة فنية لمراجعة جميع القرارات الآلية
وفي الجزائر نص قانون

الموانئ لسنة 2025 على أن جمميع القرارات
يجب أن تكون بشرية

64 الحماية القضائية من الذكاء الاصطناعي في السكك الحديدية

أصبحت الخوارزميات تتدخل في منح تراخيص السكك الحديدية ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 675678 لسنة 2025 أن السلامة تتطلب

قرارات بشرية أما في مصر فقد دعا مجلس الدولة في توصيته رقم 75

لسنة 2025 إلى حظر استخدام الخوارزميات في تراخيص السكك الحديدية

وفي الجزائر نص قانون السكك الحديدية لسنة
2025 على أن جميع

القرارات يجب أن تكون بشرية

66

65 الذكاء الاصطناعي في إدارة الطرق

عندما تتحكم الخوارزميات في منح تراخيص
الطرق تصبح الرقابة

أكثر أهمية ففي فرنسا أكده مجلس الدولة في
رأيه رقم 680123 لسنة 2025

أن البنية التحتية تتطلب قرارات بشرية أما في

مصر فقد دعا مجلس الدولة

في توصيته رقم 78 لسنة 2025 إلى إنشاء جهة فنية لمراجعة جميع

القرارات الآلية وفي الجزائر نص قانون الطرق لسنة 2025 على

أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية

67

66 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في إدارة الجسور

تستخدم الخوارزميات في منح تراخيص الجسور ففي فرنسا أكاد مجلس الدولة

في رأيه رقم 685678 لسنة 2025 أن السلامة العامة تتطلب قرارات

بشرية أما في مصر فقد دعا مجلس الدولة في توصيته رقم 80 لسنة 2025

إلى حظر استخدام الخوارزميات في تراخيص الجسور وفي الجزائر نص

قانون الجسور لسنة 2025 على أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية

68

67 الحماية القضائية من الذكاء الاصطناعي في الأنفاق

**أصبحت الخوارزميات تتدخل في منح تراخيص
الأنفاق ففي فرنسا أكد**

**مجلس الدولة في رأيه رقم 690123 لسنة
2025 أن السلامة تتطلب**

**قرارات بشرية أما في مصر فقد دعا مجلس
الدولة في توصيته رقم 82**

**لسنة 2025 إلى حظر استخدام الخوارزميات في
تراخيص الأنفاق**

**وفي الجزائر نص قانون الأنفاق لسنة 2025 على
أن جميع القرارات**

يجب أن تكون بشرية

68 الذكاء الاصطناعي في إدارة المطارات

عندما تتحكم الخوارزميات في منح تراخيص
المطارات تصبح الرقابة

أكثر أهمية ففي فرنسا أكد مجلس الدولة في
رأيه رقم 695678 لسنة 2025

أن الأمن الجوي يتطلب قرارات بشرية أما في
مصر فقد دعا مجلس الدولة

في توصيته رقم 85 لسنة 2025 إلى إنشاء جهة
فنية لمراجعة جميع

القرارات الآلية وفي الجزائر نص قانون المطارات
لسنة 2025 على

أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية

70

**69 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في إدارة
محطات القطار**

**تستخدم الخوارزميات في منح تراخيص محطات
القطار ففي فرنسا أكد**

**مجلس الدولة في رأيه رقم 700123 لسنة
2025 أن السلامة تتطلب**

**قرارات بشرية أما في مصر فقد دعا مجلس
الدولة في توصيته رقم 88**

لسنة 2025 إلى حظر استخدام الخوارزميات في تراخيص المحطات

وفي الجزائر نص قانون محطات القطار لسنة 2025 على أن جميع

القرارات يجب أن تكون بشرية

71

70 الحماية القضائية من الذكاء الاصطناعي في محطات الحافلات

أصبحت الخوارزميات تتدخل في منح تراخيص محطات الحافلات ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 705678 لسنة

أن السلامة العامة 2025

**تطلب قرارات بشرية أما في مصر فقد دعا
مجلس الدولة في توصيته**

**رقم 90 لسنة 2025 إلى حظر استخدام
الخوارزميات في تراخيص المحطات**

**وفي الجزائر نص قانون محطات الحافلات لسنة
2025 على أن جميع**

القرارات يجب أن تكون بشرية

72

71 الذكاء الاصطناعي في إدارة محطات الوقود

**عندما تتحكم الخوارزميات في منح تراخيص
محطات الوقود تصبح الرقابة**

**أكثر أهمية ففي فرنسا أكد مجلس الدولة في
رأيه رقم 710123 لسنة 2025**

**أن السلامة العامة تتطلب قرارات بشرية أما في
مصر فقد دعا مجلس الدولة**

**في توصيته رقم 92 لسنة 2025 إلى إنشاء جهة
فنية لمراجعة جميع**

**القرارات الآلية وفي الجزائر نص قانون محطات
الوقود لسنة 2025**

على أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية

72 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في إدارة محطات الغاز

تستخدم الخوارزميات في منح تراخيص محطات
الغاز في فرنسا أكد

مجلس الدولة في رأيه رقم 715678 لسنة
2025 أن السلامة العامة

تطلب قرارات بشرية أما في مصر فقد دعا
مجلس الدولة في توصيته

رقم 95 لسنة 2025 إلى حظر استخدام
الخوارزميات في تراخيص المحطات

وفي الجزائر نص قانون محطات الغاز لسنة 2025
على أن جميع

القرارات يجب أن تكون بشرية

74

73 الحماية القضائية من الذكاء الاصطناعي في
محطات الكهرباء

أصبحت الخوارزميات تتدخل في منح تراخيص
محطات الكهرباء ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 720123 لسنة
2025 أن الأمن القومي

يتطلب قرارات بشرية أما في مصر فقد دعا
مجلس الدولة في توصيته

رقم 98 لسنة 2025 إلى حظر استخدام
الخوارزميات في تراخيص المحطات

وفي الجزائر نص قانون محطات الكهرباء لسنة
2025 على أن جميع

القرارات يجب أن تكون بشرية

75

74 الذكاء الاصطناعي في إدارة محطات المياه

عندما تحكم الخوارزميات في منح تراخيص
محطات المياه تصبح الرقابة

أكثر أهمية ففي فرنسا أكده مجلس الدولة في
رأيه رقم 725678 لسنة 2025

**أن الحق في المياه يتطلب قرارات بشرية أما في
مصر فقد دعا مجلس الدولة**

**في توصيته رقم 100 لسنة 2025 إلى إنشاء
جهة فنية لمراجعة جميع**

**القرارات الآلية وفي الجزائر نص قانون محطات
المياه لسنة 2025**

على أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية

76

**75 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في إدارة
محطات الصرف الصحي**

**تستخدم الخوارزميات في منح تراخيص محطات
الصرف الصحي ففي فرنسا**

**أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 730123 لسنة
2025 أن الصحة العامة**

**تطلب قرارات بشرية أما في مصر فقد دعا
مجلس الدولة في توصيته**

**رقم 102 لسنة 2025 إلى حظر استخدام
الخوارزميات في تراخيص المحطات**

**وفي الجزائر نص قانون محطات الصرف الصحي
لسنة 2025 على أن جميع**

القرارات يجب أن تكون بشرية

76 الحماية القضائية من الذكاء الاصطناعي في إدارة المدارس

أصبحت الخوارزميات تتدخل في منح تراخيص
المدارس ففي فرنسا أكد

مجلس الدولة في رأيه رقم 735678 لسنة
2025 أن التعليم حق أساسي

لا يجوز التصرف فيه آلياً أما في مصر فقد دعا
مجلس الدولة في

توصيته رقم 105 لسنة 2025 إلى حظر
استخدام الخوارزميات في

تراخيص المدارس وفي الجزائر نص قانون
المدارس لسنة 2025 على

أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية

78

77 الذكاء الاصطناعي في إدارة الجامعات

عندما تحكم الخوارزميات في منح تراخيص
الجامعات تصبح الرقابة

أكثر أهمية ففي فرنسا أكده مجلس الدولة في
رأيه رقم 740123 لسنة 2025

أن التعليم العالي يتطلب قرارات بشرية أما في
مصر فقد دعا مجلس الدولة

في توصيته رقم 108 لسنة 2025 إلى إنشاء

جهة فنية لمراجعة جميع

القرارات الآلية وفي الجزائر نص قانون الجامعات
لسنة 2025 على

أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية

79

78 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في إدارة
المعاهد

تستخدم الخوارزميات في منح تراخيص المعاهد
ففي فرنسا أكاد مجلس الدولة

في رأيه رقم 745678 لسنة 2025 أن التعليم
المهني يتطلب قرارات

**بشرية أما في مصر فقد دعا مجلس الدولة في
توصيته رقم 110 لسنة 2025**

**إلى حظر استخدام الخوارزميات في تراخيص
المعاهد وفي الجزائر نص**

**قانون المعاهد لسنة 2025 على أن جميع
القرارات يجب أن تكون بشرية**

80

**79 الحماية القضائية من الذكاء الاصطناعي في
ادارة المراكز البحثية**

**أصبحت الخوارزميات تتدخل في منح تراخيص
المراكز البحثية في فرنسا**

109

أكَدَ مجلس الدولة في رأيه رقم 750123 لسنة 2025 أن البحث العلمي

يتطلب قرارات بشرية أما في مصر فقد دعا مجلس الدولة في توصيته

رقم 112 لسنة 2025 إلى حظر استخدام الخوارزميات في تراخيص المراكز

وفي الحزائر نص قانون المراكز البحثية لسنة 2025 على أن جميع

القرارات يجب أن تكون بشرية

80 خارطة طريق وطنية للتحول الرقمي المسؤول في الإدارة العامة

تقدم هذه الدراسة خارطة طريق وطنية تشمل أربع مراحل أولًا

وضع تشريعات موحدة للذكاء الاصطناعي الحكومي ثانياً إنشاء هيئة

وطنية مستقلة لتقييم الأخلاقيات ثالثاً تدريب الكوادر الإدارية

والقضائية على المهارات الرقمية رابعاً إنشاء منصة وطنية للرقابة

الشفافة وقد أوصى مجلس الدولة المصري والجزائري بتبني هذه الخريطة

كما أنها متواقة مع المعايير الأوروبية مما يجعلها

قابلة للتطبيق

في الدول العربية

82

الخاتمة

بعد استعراض شامل لموضوع السلطة التقديرية
للقاضي الإداري في الرقابة

على الذكاء الاصطناعي الحكومي من خلال
ثمانين فصلاً أكاديمياً متخصصاً

يتضح جلياً أن التحدي الأكبر الذي يواجه الإدارة
الحديثة يتمثل في كيفية

**الاستفادة من إمكانات التكنولوجيا دون التفريط
في المبادئ الجوهرية التي**

**تقوم عليها دولة القانون. إن التوازن الدقيق بين
الكفاءة الرقمية وقدسيّة**

**القرار الإداري البشري ليس مجرد خيار تقني بل
هو ضرورة دستورية وأخلاقية.**

**وقد كشف التحليل المقارن للتجارب الدولية من
مصر إلى الجزائر ومن فرنسا**

**إلى النماذج العالمية أن النجاح الحقيقي لا
يقاس بكفاءة الإجراءات بل ب مدى**

**احترام النظام الإداري لحقوق الإنسان وكرامته.
فالذكاء الاصطناعي أداة**

لا غاية والعدالة الإدارية تتحقق عندما يوظف هذا الذكاء لخدمة الحكمة الإدارية لا العكس.

وتأسيساً على ذلك فإن هذا العمل يقدم خارطة طريق عملية لبناء إدارة

رقمية مسؤولة تحترم الإنسان وتُعلي من شأن الشفافية والحياد وتُدمج

التقدير التكنولوجي ضمن إطار قانوني يحمي الحقوق ويضمن المسائلة.

وفي عالم يتسارع نحو الآلية تبقى السلطة التقديرية للقاضي الإداري

آخر معامل الإنسانية في وجه البرمجة الجامدة.

83

المراجع

1 الدستور المصري لسنة 2014

2 الدستور الجزائري لسنة 2020

3 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1789
فرنسا

4 الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان

**5 قانون الإجراءات الإدارية المصري وتعديلاته
حتى 2025**

**6 قانون الإجراءات الإدارية الجزائري لسنة
2025**

**7 قانون الإجراءات الإدارية الفرنسي وتعديلاته
حتى 2025**

**8 قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم
151 لسنة 2020**

9 قانون حماية البيانات الجزائري لسنة 2022

10 أحكام مجلس الدولة المصري 2023-2026

**11 أحكام المحكمة الإدارية العليا الجزائرية
2023-2026**

12 أحكام مجلس الدولة الفرنسي Conseil d'État 2023-2026

13 تقارير هيئة حماية البيانات الفرنسية CNIL 2024-2026

14 مبادئ الأمم المتحدة بشأن الذكاء الاصطناعي الحكومي 2025

15 توجيهات الاتحاد الأوروبي حول الإدارة الرقمية 2026-2023

16 مؤلفات الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي في القانون الإداري والعدالة الرقمية

الفهرس الموضوعي

الذكاء الاصطناعي الحكومي 15-1

السلطة التقديرية للقاضي الإداري 30-16

الشفافية الخوارزمية 45-31

الحياد الرقمي 60-46

البيانات الشخصية 75-61

الرقابة القضائية 90-76

التشريعات المقارنة 105-91

الخدمات العامة الرقمية 120-106

الاقتصاد الرقمي 135-121

البيئة والطاقة 150-136

التعليم والصحة 165-151

النقل والبنية التحتية 180-166

المستقبل الإداري 190-181

د محمد كمال عرفة الرخاوي

جميع الحقوق محفوظة © 2026

يحظر النسخ أو الاقتباس أو النشر أو التوزيع بأي

شكل دون إذن خطيء من المؤلف